الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية وأثره على المواطنة

Public sphere in the digital revolution and its impact on Citizenship

د : خالد منصر (أستاذ محاضر ب)[1]
[1] كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
[1] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2017/07/05 ؛ تاريخ المراجعة : 09/ 10 /2019 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/31

الملخص :

الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية يساهم في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من أجل نشر ثقافة المواطنة من خلال تدريب المواطنين على المشاركة وتجميع المصالح والتعبير عنها، وإعداد الكوادر السياسية والنقابية، وساهم في ظهور المواطنة الرقمية التي حاولت تعزيز المجال العام التقليدي ومحاربة الفساد بما يتيح لهم المقارنة بين وضعهم بغيرهم مما يعزز مقترحاتهم وسعيهم للمشاركة والاهتمام بالقضايا المجتمعية والمواطنة، وتطوير علاقة المواطن بمجاله العمومي، ويسهل كيفية تأقلم المجال العام مع المواطنة الرقميّة في مجتمع تكون الشبكات الرقميّة وعلاقاتها التفاعليّة حافزا على تعزيز المشاركة المدنيّة، عبر تسهيل الوصول إلى المعلومات.

الكلمات المفتاحية:– الفضاء العمومي – الفضاءات الرقمية الجديدة - المواطنة الرقمية.

Abstract

Public sphere in age of the digital try to get the social and political socialization in process and order to the culture of citizenship through training citizens to participate and compiling interests and express them, and to prepare the political and trade union cadres, and helped to the emergence of digital citizenship, which tried to promote the traditional public sphere and fight corruption, and enhances their proposals and their quest for participation in community issues and citizenship issues, and develop the relationship of the citizen in his public sphere, and push up the digital citizenship to get more interactive relations incentive to promote civic participation, by facilitating access to information.

Keywords: Public sphere - Networked public sphere - digital citizenship.

Résume

L'espace public à l'age numérique contribuer au processus de socialisation politique et sociale dans le but de diffuser la culture de la citoyenneté à travers la formation des citoyens à participer et à la compilation des intérêts et de les exprimer, et de préparer les cadres politiques et syndicales, et a contribué à l'émergence d'une citoyenneté numérique, qui a essayé de promouvoir la sphère publique traditionnelle et la lutte contre la corruption, ce qui améliore leurs propositions et leur quête pour la participation et l'intérêt pour les questions de la communauté et à la citoyenneté, et de développer la relation du citoyen au sphère publique, facile à la façon dont la sphère publique face à la citoyenneté numérique dans une communauté base sur les réseaux numériques et des relations interactives qui promouvoir la participation civique, en facilitant l'accès aux informations.

Mots clés: - Espace public - les nouveaux espaces numériques - citoyenneté numérique.

مدخل

انتشرت في السنوات الأخيرة تطبيقات تقنيات المعلومات والاتصالات خصوصاً تقنيات الجيل الثاني من الشبكة العنكبوتية Web 2.0 ، نظراً لسهولة استخدامها وتوافرها من خلال التقنية المتنقلة Mobile Technology ، وأصبحت استخداماتها شائعة في الحياة اليومية للناس على المستويين الشخصي و المهني، وفي عصر العولمة والاقتصاد المعرفي من جهة، وفي ضوء شح المصادر من جهة أخرى، تنظر دول العلم أجمع تقريباً إلى التعليم بكونه مفتاح المنافسة الاقتصادية، وتوفير حياة ذات جودة عالية لمواطنيها في هذا السياق، تحاول النظم التربوية دمج هذه التقنيات الحديثة في التعليم، وإحداث تحول حقيقي في النظام التعليمي في جوانبه المختلفة منهجاً، وتدريساً وتعلماً وإدارة، وبيئة تعليمية.

إن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور مهم في كل مناحي الحياة، فقد ساعدت على إحداث نقلة حضارية كبيرة، ولم تعد هناك حواجز مكانية أو زمانية بين أفراد المجتمع الواحد، أو بين أفراد مجتمع وآخر، وأصبح العالم قرية إلكترونية صغيرة؛ يستطيع الفرد التجول فيها والتعرف إلى كل ما فيها.

وتسعى وسائل الإعلام الجديد التوصل إلى حلول سياسية تسمح للشعوب بالتأكيد على تفردها الثقافي، وعلى الرغم من تنوع الآراء في استكشاف قدرته، فان ما يطلق عليه **ليدبيتر** "التفاؤل المقاتل" مطلوب، لان الإبداع يشيع الأمل، ويقوم على التنوع والانفتاح، والاستقلال، والتقدم التراكمي لا الثوري، وليس أمامنا إلا الأمل، بالتغيير للأفضل، ومن هنا فان مضمون وسائل الإعلام الجديدة هو تجريب "سياسات الأمل".

وللاستخدامات الرقمية في عالم الإنترنت جوانب متنوعة لدعم المشاركة، وتم في هذا المجال العام أيضا الاتصال السياسي وتبادل الخطابات المتناقضة لثلاثة فاعلين لديهم الشرعية للتعبير علناً عن السياسة، وهم: رجال السياسة والصحافيون والرأي العام، وأفرز مكاناً كبيراً للاتّصال، وللسكوت، وللكذب، وللأسرار، وتتضح من هنا أهمية الوعي لمواقع التواصل الاجتماعي، ولوظيفتها في الحياة الديمقراطية، وأيضا يعود سبب تعطل آلة التسويق السياسي لتبادل الأفكار إلى عنصرين متلازمين يمكن تلخيصهما في إشكالية وعي الحرية وإدراك التقنية وهي معضلة فكرية إجرائية في كيف يمكن أن نفهم أن لا قيمة للفكرة مهما كانت طبيعتها إلا إذا شاعت بين الناس، وحتى يمكن بلوغ ذلك فلا بد أن تكون حركة الوسائط الحاملة للأفكار"التقنية" شائعة الملكية وتحررية من حيث المضمون.[1]

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أيضا بأن مواقع التواصل الاجتماعي قد أسهمت في رفع مستوى الوعي للمشاركة السياسية لدى الشعوب، وأفرزت قيما جديدة لعل أهمها القبول بالآخر في تنوعه واختلافه وتباينه مادامت المطالب موحدة والمصير مشترك، إذ لا يزال دور الحكومات في وسائل الإعلام الجديد غامضا، وقد يؤدي وجودها في مواقع التواصل الاجتماعي إلى تغيير شكل المداولات السياسية، ففي المستقبل القريب إذا كان هناك توظيف مثالي من قبل الحكومات فسيكون هناك وجه آخر مختلف تماماً للإعلام عما نعيشه اليوم، هو باختصار مرحلة انتقالية من الركود إلى الوعي، وبالتأكيد مرحلة انتقالية في تغيير شكل الأنظمة والمجتمع المدني، لذلك فإننا قد نرى في المستقبل القريب ركودا سياسيا في مواقع التواصل الاجتماعي، يعوض عنه بنشاط حقيقي في منظمات المجتمع المدني والعملية السياسية.

ويعقد الكثير من المفكرين والباحثين الأمل على جيل الانترنت في تجديد الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تعاني اختلالات ومن بينهم **فيدال** الذي يرى أنه من خلال تبسيط تدفق المعلومات وتسهيل التفاعل بين الأفراد، تتيح الشبكات الإلكترونية للمواطنين المشاركة بنشاط أكبر في حياة العامة وبالتالي تعزيز الديمقراطية، كما يمكن للانترنت أن تساهم في إخراج المجتمع المدني من دائرة مأزق العلاقة المتوترة بينه وبين المجتمع السياسي ، فجيل الانترنت حمل معه بداية دمقرطة الحياة السياسية وظهور مجالات عديدة للتعبير الحر وللتفكير الناقد والالتزام بقضايا وطنية فضلا عن تبادل المعلومات والأخبار وجلب التضامن والتعاطف للقضايا العادلة، فالانترنت ستعطي نفسا جديدا للديمقراطية تماما مثلما التلغراف في القرن 19، الانترنت بفعل التطبيقات الجديدة التي وفرت نشوة اتصالية غير مسبوقة تمكن الفرد من التخاطب مع أكثرية الناس دون عناء بكل حينية وسرعة المطلوبتين في التفاعل والتحاور.[2]

ولفهم الميديا الجديدة لابد أولا من إحداث قطيعة مع التصور الآداتي فالميديا الجديدة ليس فقط مجرد وسيلة لنقل وتلقي المعلومات بل فضاء يحتضن العديد من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاتصالية فالميديا الجديدة تنحدر من مرجعية عفوية وغير منظمة تأخذ من مبدأ حرية التعبير والاستقلال عن الالتزامات الإيديولوجية أو الاقتصادية القائمة دون أية قيود وهو ما يشير إلى أن الميديا الجديدة هو حصيلة مواقف فكرية على تخوم المشهد الإعلامي تعمل بالاعتماد على قاعدة التشكل الذاتي يؤكد ذلك كل من **فيليب بروتون، وميشال ماتلار** وبعيدا عن النظرة القيمية إزاء هذا الصنف من الإعلام يجب أن نتعامل مع الظاهرة الاتصالية والاعتراف بها بحثيا وتأطيرها ضمن تحولات جماعية أو منتجة لسلطات رمزية خصوصية **هابتوسا Habitus** كما يذهب الى ذلك **بورديو**" فالميديا الجديدة هي انعكاس مضاد للإعلام السائد.[3]

وتكمن أهمية هذه الورقة البحثية في محاولتها تسليط الضوء على جانب من جوانب التأثير الذي تحدثه تقنيات الاتصال الجديدة على المجال العمومي، كي تساهم في تطوير مقومات المواطنة، إضافة إلى إفرازاتها الجدية على المشاهد السياسية، و لدراسة الموضوع بشكل جيد و ملم و من أجل الإجابة على التساؤل الرئيس للورقة:" المتمحور حول الكيفية التي ساهم بها الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية الحالية في تحيين المواطنة وجعلها مواكبة لهذا التطور، إضافة إلى محاولة معرفة أم التحولات التي طرأت على مقوماته ؟.

أولا : الفضاء العمومي الجزائري في ظل الثورة الرقمية

تنطلق مختلف الاجتهادات في تعريف الفضاء العمومي مما حدده الفيلسوف الألماني **يورغن هابرماس Jürgen Habermas** في مؤلفه: **الفضاء العام: أركيولوجية الإعلان كبعد تأسيسي للمجتمع البرجوازي(** الذي قدمه كرسالة دكتوراه تحت قيادة أحد رواد مدرسة فرانكفورت: **تيدور أدورنو Theodor W. Adorno** ونشره في كتاب سنة 1962، فالفضاء العمومي حسبه فضاء للتوسط يقوم فيه الأشخاص الخواص بالاستخدام العمومي للعقل من أجل بناء توافق سياسي، أي أن الفضاء العام هو جملة من الأشخاص المجتمعين لمناقشة القضايا المرتبطة بالشأن العام، وقد تشكل الفضاء العام في أوربا وفق هذه الرؤية بعد بروز " العقد الاجتماعي" كمنظم لمحياة الاجتماعية، و كقوة موازية للحكم المطلق بهدف التوسط بين الدولة والمجتمع المدني".[4]

فعند الحديث عن ما يسمى الفضاء العمومي يقودنا الكلام إلى التطرق لنظرية المجال العام التي بلورها في العالم الاجتماعي "**هابرماس**". فالمجال العام بحسبه فضاء في الحياة الاجتماعية حيث يتجمع الناس معا، يناقشون بحرية المشكلات المجتمعية بعد أن يحددوها، ومن خلال مناقشاتهم يؤثرون على الفعل السياسي أو بعبارة أخرى علي السياسات والقرارات الحكومية، يتوسط المجال العام في الواقع بين مجال السلطة العامة أو الحكومة والمجال الخاص الذي قد يركز علي الأسرة وشؤون الأفراد الخاصة، وهذا المجال العام كما نشأ في المجتمعات البورجوازية الأوروبية كانت تمارس فيه المناقشات حول السياسات الحكومية، وفي رحابه تتبلور اتجاهات الرأي العام.[5]

يرى هابرماس أن الفضاء العمومي هو عبارة عن دائرة وسطية تكونت تاريخيا في عصر الأنوار بين المجتمع المدني والدولة وهو مجال متاح لجميع المواطنين حيث يجتمع الجمهور للتعبير عن رأي عام " ويشير **برنار مياج** أن تنظيم الفضاء العمومي يتم من خلال أربعة نماذج للتواصل تعاقب تكونها تدريجيا بواسطة صحافة الرأي وبعدها الصحافة التجارية الجماهيرية ثم الإعلام السمعي البصري الجماهيري وأخيرا التلفزة الجماهيرية ، ويرى **فولتون** أن الفضاء العمومي يرمز إلى واقع الديمقراطية في نشاطها وممارستها وانه لا يمكن تقرير وجوده كما لو أننا ننظم الانتخابات.[6]

غير أن هذا المجال العام تم القضاء عليه في الدول الشمولية التي لا تقبل التعددية الفكرية، وتمت محاصرته في الدول السلطوية التي ضيقت الخناق علي حرية الخلاف، وصادرته الدول الليبرالية كالولايات المتحدة الأمريكية، في الحقبة

المكارثية التي وجهت فيها تهمة الشيوعية لأبرز المفكرين والمبدعين الأمريكيين، وفي حقبة الفكر الفاشي للمحافظين الجدد، الذين تعبر عنهم أبلغ تعبير إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش.

ومن هنا تحت تأثير الثورة الاتصالية الكبرى وفي قلبها شبكة الإنترنت بزغ فضاء اجتماعي جديد يمارس فيه الكتاب والمثقفون حريتهم في معارضة النظم السياسية التي ينتمون إليها، وبرزت المدونات باعتبارها إحدى صور الممارسات الفكرية المستحدثة، والتي خلقت فضاء اجتماعيا جديدا يتسم بحرية شبه مطلقة، ويخلو من القيود والحدود التي تضعها النظم السياسية والحكومات.

ومعنى ذلك أنه مع انهيار المجال العام التقليدي نشأ مجال عام جديد، يثير في الواقع عديدا من التساؤلات. هذا المجال الجديد يتميز بتأثير الثورة الاتصالية، وأصبح مجالا للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي. وهذه الوظائف المتعددة خلقتها الميديا المتعددة الجديدة وتكنولوجيات الكمبيوتر، ومن شأنها أن تعيد صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه إلي غير ما حد.

هذا الأخير تطلق عليه مجموعة من التسميات مابين الفضاء العمومي الرقمي **Networked public sphere** ، الفضاء العمومي الافتراضي **virtual public sphere**، الفضاء العمومي البديل**online alternative public sphere**، الفضاء السيبيري **cyberspace** ، يعرفه **هاوارد رينغولد** بأنه تجمعات اجتماعية تشكلت من أفراد في أماكن متفرقة في أنحاء العالم يتقاربون و يتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الالكتروني، يجمع بين هؤلاء الأفراد اهتمام مشترك ويحدث بينهم ما يحدث في الواقع من تفاعلات، غير أن التواصل يتم عن بعد بحيث يشكل هذا المجتمع مجال نمو الشبكات الاجتماعية، يشكل الحيز و الإطار الذي يتم في سياقه تجميع خيوط الشبكات الاجتماعية. [7]

يندرج ضمن حقل بحوث الفضاء العمومي الافتراضي **The net-based public sphere** وهو حقل معرفي جنيني ظهر منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي ، ومن أبرز رواده **Thompson**، **Calhoun**، **Dahlgren** ، **Fung**، **Kellner**، **Schules** ، **Dahlberg** ، **Sunstain** ، **Benkler** ، **Papacharissi** ، **Barber** ، **Fisher** ، و تستهدف بحوث هذا الحقل فحص دور مخرجات و نواتج الوسائط الاتصالية الجديدة في خلق فضاءات عمومية داخل الركح الافتراضي و صياغة نظريات جديدة حول هذه الظاهرة، ومعرفة ماذا إذ كانت هذه الفضاءات الافتراضية إعادة إنتاج لواقع قديم كان ولا يزال موجود ضمن البيئة الاجتماعية الواقعية أم امتداد عضوي لا وجود له في الواقع أم حيزا هجينا تشكّل من مجموعة مركّبة و متفاعلة من الأنساق التقنية و الثقافية و الرمزية. [8]

فقد أحدث ظهور شبكة الإنترنت ثورة في مجال الديمقراطية التشاركية لأنها خلقت فضاءات عامة جديدة سمحت للأصوات المتعددة أن تعبر عن نفسها، حيث أصبحت هذه الفضاءات العامة الجديدة مجالات حيوية لنشر الأفكار النقدية والتقدمية، ومن ناحية أخري يمكن أن تكون مجالا للتحكم من قبل الدولة، فالإنترنت بفضائها المعلوماتي الواسع الآفاق تقدم فرصا جديدة للمثقفين لكي يمارسوا النقد الاجتماعي المسئول، ويقدموا رؤاهم لمستقبل مجتمعاتهم، إلا أنهم لابد لهم لكي يقوموا بشكل فعال بهذه الوظيفة إتقان كيفية التعامل الفعال مع هذه التكنولوجيات الجديدة.

وإذا كانت الصراعات السياسية تتم تقليديا في المجالس النيابية وفي المصانع والشوارع، إلا أنها في المستقبل وفي ضوء إنجازات الثورة الاتصالية ستمارس على شبكة الإنترنت ذاتها، كما رأينا في حالة المدونات السياسية المعارضة لاتجاهات النظم السياسية المختلفة بما فيها المدونات العربية، فهذه المدونات تحرر في سياقات عربية شمولية وسلطوية وشبه ليبرالية، تضع قيودا متعددة علي حرية التفكير وحرية التعبير، ومن هنا يلجأ المدونون إلى الفضاء المعلوماتي حيث لا قيود لكي يعبروا عن ذواتهم في المدونات الشخصية، أو عن معارضتهم لحكوماتهم في المدونات السياسية.

سيؤدي هذا التطور إلي بزوغ نوع جديد من أنواع الديمقراطية هي ديمقراطية الفضاء المعلوماتي حيث سيتم تعليم الناس كيف يستخدمون شبكة الإنترنت، وكيف يحصلون علي المعلومات، وكيف يكونون آراءهم المستقلة، بدلا من أن يكونوا ضحايا هيمنة الميديا بكل أنواعها كالجرائد والإذاعة والتليفزيون التي تسيطر عليها الحكومات في غالب الأحيان،

وهذه الديمقراطية الجديدة ستقوم على أساس تعدد الأصوات الفكرية وعدم هيمنة التفكير الأحادي علي عقول الشعوب والمجتمعات، والواقع أن ديمقراطية الفضاء المعلوماتي باعتبارها شكلا مستحدثا من أشكال الديمقراطية تطرح علي المفكرين والباحثين عديدا من الأسئلة.[9]

ومن أهمها من في المستقبل سيسيطر على الميديا، بمعنى من يملك ومن لا يملك جهاز كمبيوتر يتيح له الإطلاع الدائم علي الشبكة، وبالإضافة إلي ذلك هناك أسئلة خاصة بمسئولية الميديا وطرق محاسبتها، وكيفية تمويلها وتنظيمها، ومن ناحية أخرى هناك موضوعات بالغة الأهمية من بينها ما هو نوع الثقافة التي من شأنها أن تنمي الحرية الفردية والديمقراطية وتمنح السعادة للناس.

شبكة فيسبوك أفرزت ظاهرة جديدة وهي قادة الرأي الجدد ونخبة جديدة بعضها معلوم الهوية وبعضها مجهولة تختبئ في الغالب وراء أسماء مستعارة ، هذه النخبة التي صنع منها فيسبوك قادة جدد بفعل قدرتهم على التواصل، هم عبارة عن أفراد "مهمشين" في الإعلام التقليدي لم يجدوا مكانا في الفضاءات الواقعية فكان فيسبوك فضاءهم البديل بإنشاء صفحات تتعاطى مع الأخبار بطريقة شعبوية وتنتج خطابات شعبوية استطاعت من خلالها اكتساب شعبية كبيرة على فيسبوك تسيطر على الرأي العام الافتراضي وتدير النقاش من خلاله، ونذكر على سبيل المثال صفحة **123 viva l'Algerie** التي اكتسب شهرتها من خلال أسلوبها الساخر واللاذع في التعاطي مع قضايا الشأن العام، ونفس الأمر بالنسبة لصفحة **شبكة رصد** وغيرها من الصفحات التي تهتم بالقضايا السياسية .

هذا التمظهر للأفراد العاديين والنخبة والمؤسسات السياسية على فيسبوك المتسم بحرية الرأي والتعبير والنقاش والجدل بين مختلف الأفكار والآراء دفع الكثير إلى الاحتفاء بالفيسبوك لتجسيده للفضاء العمومي والنقاش العام بالمعنى الهابرماسي والذي يعد العماد الأساسي في تجسيد الديمقراطية، لكن الركن الأساسي لتحقيق حلم الساحة العامة **agora** المنشود يبدو غائب في المجال العمومي لأن النقاش العام المفضي لتأسيس ديمقراطية حقة هو النقاش العام الذي يشتغل وفق آليات ديمقراطية ويحكمه الحجاج العقلي والبرهان و وتقبل التنوع الفكري والسياسي.[10]

ثانيا ظهور المواطنة الرقمية

عندما تقول الدراسات العلمية إن الأطفال والمراهقين يستخدمون وسائل الإعلام الرقمي(الإنترنت والموبايل والآيباد) بمعدل يتجاوز أحياناً ثماني ساعات من اليوم فهذا معناه ببساطة أن هذه الوسائل تؤثر فيهم أكثر من نصف ساعات الاستيقاظ يومياً، وأن هذه الوسائل قد تكون أقوى ما يؤثر في النشئ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

الأرقام والإحصاءات تتجاوز ما يتوقعه الشخص عن حجم هذا التأثير، وخاصة مع الارتباط المتزايد للجيل الجديد بوسائل التكنولوجيا عموماً، وهذا بالنسبة لي يقتضي وضع رؤية متكاملة كيف يمكن التعامل مع تلك الوسائل بالشكل الأمثل بحيث تصبح عوامل بناء وتطوير بدلاً أن تكون عوامل هدم وتدمير، هناك مصطلح عالمي تتبلور مفاهيمه تدريجياً اسمه **المواطنة الرقمية** والذي يسعى لتحقيق هذا الهدف الخير.

1- **المواطنة الرقمية Digital Citizenship:** تعرف بأنها تفاعل الفرد مع غيره باستخدام الأدوات والمصادر الرقمية مثل الحاسوب بصوره المختلفة، وشبكة المعلومات كوسيط للاتصال مع الآخرين، باستخدام العديد من الوسائل أو الصور مثل : البريد الإلكتروني، والمدونات، والمواقع، ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي.

وكذلك تعرف المواطنة الرقمية؛ بأنها إعداد الطلاب لاستخدام تكنولوجيا الحاسوب، بطريقة فعالة ومناسبة، من خلال تنمية معارف الطلاب ببرامج معالجة النصوص، والجداول الإلكترونية، وبرامج العروض التقديمية، وبرمجيات الاتصال المختلفة، وتغرس فيهم مفهوم المواطنة الرقمية الصحيح وكيفية استخدام هذه التقنيات بطريقة مناسبة.

وعموما تعبر المواطنة الرقمية عن مجموع القواعد والضوابط والمعايير والأعراف المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتكنولوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغاراً وكباراً من اجل المساهمة في رقي الوطن، فهي تهتم بالتوجيه والحماية والتعامل، توجيه نحو منافع التكنولوجيا الحديثة وحماية من أخطارها وفهم لقواعد السلوك فيما يتعلق بالتكنولوجيا واستخدامها، فالمواطنة الرقمية أكثر من مجرد أداة تعليمية، بل هي وسيلة لإعداد مستخدمي التكنولوجيا إعداداً جيداً من أجل مجتمع تكنولوجي رقمي صحي، وفي ضوء ما تقدم من تعريف للمواطنة الرقمية يمكن تحديد خصائص هذا المفهوم فيما يلي: [11]

- الوعي بالعالم الرقمي ومكوناته.
- امتلاك مهارات الممارسة الفعالة والمناسبة في استخدامات العالم الرقمي بآلياته المختلفة.
- اتباع القواعد الخلقية التي تجعل السلوك التكنولوجي للشخص يتسم بالمقبولية الاجتماعية في التفاعل مع الآخرين.

2- **مجالات المواطنة الرقمية:** فالمواطنة الرقمية حسب تعريفها العام هي مجموعة الأفكار والمبادئ والبرامج والأساليب التي يحتاج الأفراد على استخدام التكنولوجيا أن يعرفوها حتى والطلاب ومستخدمو التكنولوجيا عموما، .بكلمات أخرى هو منهج يحاول تحميل الآباء والمعلمين مسؤوليتهم في التعامل مع هذه المخرجات التكنولوجية ، وكوسيلة لفهم المواطنة الرقمية وقضايا استخدام التكنولوجيا، فقد حددت منظمة**ISTE** ؛ **International Society for Technology in Education** تسعة مجالات عامة تشكل المواطنة الرقمية: [12]

1. **الوصول أو النفاذ الرقمي Digital Access**: وتعني المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع، حيث تعمل المواطنة الرقمية على تكافؤ الفرص أمام جميع الأفراد فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها، وتوفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني، ونبذ مبدأ الإقصاء الإلكتروني الذي يحول دون تحقيق النمو والازدهار، وتقليص الفارق الرقمي (الفجوة بين أولئك الذين يستطيعون الوصول إلى أشكال التكنولوجيا المختلفة واستخدامها وبين أولئك الذين لا تتوافر لديهم تلك الفرصة).

قد يكون الوصول التكنولوجي محدوداً عند بعض الأفراد لظروف اقتصادية أو سياسية، لذا فإن نسبة الوصول الرقمي تكون أعلى في الدول المتطورة من الدول النامية، وحالياً يوجد العديد من البرامج العالمية لتعزيز حق الوصول الرقمي أمام الأفراد في الدول المتعثرة اقتصادياً أو في تلك الدول التي تحجب بعض أشكال التكنولوجيا عن مواطنيها مثل الوصول إلى الإنترنت.

2. **التجارة الرقمية Digital Commerce:** بيع البضائع وشراؤها إلكترونياً، إذ أن القسم الأكبر من اقتصاد السوق اليوم يتم عن طريق التكنولوجيا وقنواتها المختلفة، والمواطنة الرقمية تثقف الفرد بالقضايا المتعلقة بهذه العملية من حيث القوانين واللوائح المتعلقة باستخدام التكنولوجيا، ولا سيما الأمن والأمان أو تلك المتعلقة بقوانين الدولة، وعلى الرغم من مزايا التجارة الإلكترونية العديدة لا من أخذ الحيطة والحذر لمن يريد أن يشتري أو يبيع إلكترونياً.

3. **الاتصالات الرقمية Digital Communication :** التبادل الإلكتروني للمعلومات؛ فمن أبرز تطورات التكنولوجيا الحديثة التطور في مجال الاتصالات بجميع أشكالها وتقنياتها، إذ بفضلها تحول العالم إلى قرية صغيرة، وأصبحت الفرصة متاحة أمام الجميع للاتصال والتعاون مع أي فرد آخر في أي بقعة من العالم وفي أي وقت.

وفي هذا السياق تهتم المواطنة الرقمية بأن يمتلك الفرد القدرة على اتخاذ القرار السليم أمام العديد من خيارات الاتصالات الرقمية المتاحة وأن يكون على وعي بكيفية استخدامها.

4. **محو الأمية الرقمية Digital Literacy :** عملية تعليم وتعلم التكنولوجيا واستخدام أدواتها، فقد أصبح مقياس الأمية حديثاً مرتبطاً بقدرة الفرد على استخدام التكنولوجيا، لذا فإن المساهمة في محو الأمية الرقمية هي مسؤولية فردية وجماعية، فلا بد من أن تتضافر الجهود من أجل توفير فرص التعلم والتعليم والتدريب لاستخدام التكنولوجيا وأدواتها المختلفة بالشكل الأمثل والاستفادة منها.

ولأن التكنولوجيا شقت طريقها إلى جميع مجالات الفرد الحياتية، فأن المواطنة الرقمية تقوم على تثقيف الأفراد وتعليمهم رقميا لما يحتاجونه من التكنولوجيا، واستخدامها بالشكل المناسب والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وكذلك إكساب مهارات محو الأمية المعلوماتية.

5. **اللياقة أو الإتيكيت الرقميNetiquette– Digital Etiquette** : المعايير الرقمية للسلوك والإجراءات، فكلنا يحرص على أن نكون على قدر من اللياقة عندما نتعامل مع الآخرين وجاهياً، والبعض يحتاج إلى تدريب لاكتساب تلك المهارة لأنها تخضع إلى معايير وإجراءات، ويجب إن ينطبق الأمر نفسه عندما نتعامل مع الغير رقمياً، فالمواطن الرقمي صاحب "إتيكيت" جيد وجاهياً أو رقمياً.

إذ تهتم المواطنة الرقمية بنشر "ثقافة الإتيكيت" الرقمي بين الأفراد وتدريبهم ليكونوا مسؤولين في ظل مجتمع رقمي جديد، ليتصرفوا بتحضر، مراعين القيم والمبادئ ومعايير السلوك الحسن.

6. القوانين الرقمية **Digital Law**: المسؤولية الاجتماعية على الأعمال والأفعال، وهي تلك القوانين في المجتمع الرقمي التي تعالج مسألة الأخلاقيات الرقمية، لفضح ومعاقبة الاستخدام غير الأخلاقي للتكنولوجيا أو ما يسمى الجرائم الرقمية أو الإلكترونية ، لحماية حقوق الفرد وتحقيق الأمن والأمان له رقمياً، حيث توجد قوانين عدة سنها المجتمع الرقمي لا بد من الانتباه لها، وكل مخالف يقع تحت طائلة هذه القوانين، مثل اختراق معلومات الآخرين أو سرقة بياناتهم أو نشر الفيروسات ... وغيرها من الجرائم الإلكترونية.

فالقانون الرقمي يعالج أربع قضايا أساسية: (حقوق التأليف والنشر، والخصوصية، والقضايا الأخلاقية، والقرصنة)، والمواطن الرقمي يحترم القوانين الرقمية وينشرها ويشجع غيره للالتزام بها.

7. **الحقوق والمسؤوليات الرقمية Digital Rights & Responsibilities :** وهي الحريات التي يتمتع بها الجميع في العالم الرقمي؛ حيث أن الدولة حددت لمواطنيها حقوقهم في دستورها، فإن المواطن الرقمي أيضاً يتمتع بحزمة من الحقوق مثل الخصوصية وحرية التعبير وغيرها، ولا بد من فهم هذه الحقوق بالشكل الصحيح في ظل العالم الرقمي. ومع هذه الحقوق تأتي الواجبات والمسؤوليات، فهما وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان، لا بد للمواطن الرقمي من أن يتعرف على كيفية الاستخدام اللائق للتكنولوجيا حتى يصبح منتجاً وفعالاً.

8. **الصحة والسلامة الرقمية Digital Health & Wellness :** الصحة النفسية والبدنية في عالم التكنولوجيا الرقمية، إذ يرافق استخدام التكنولوجيا بشكل غير سليم مشاكل بدنية ونفسية تؤثر في الفرد، وهذا أدى إلى ظهور علم الإرغونوميكس **(Ergonomics)**أو هندسة العوامل البشرية، والذي يعنى بالملائمة الفيزيائية والنفسية بين الآلات بأشكالها والبشر الذين يتعاملون معها ويستخدمونها، فالمواطنة الرقمية تهتم بنشر الوعي والثقافة حول الاستخدام الصحي والسليم للتكنولوجيا، وتطبيق معايير **الإرغونوميكس..**

9. **الأمن الرقمي الحماية الذاتيةDigital Security self-protection :** وهي تتعلق بإجراءات ضمان الوقاية والحماية الرقمية، إذ لا يخلو أي مجتمع من أشخاص يمارسون أعمالاً مخالفة للقانون مثل السرقة والتشويه، وكذلك المجتمع الرقمي، لذا لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة بهذا الخصوص لضمان الوقاية والحماية والأمان للأفراد، فكما نضع الأقفال على أبواب بيوتنا، وأجهزة الإنذار في منازلنا لتوفير مستوى معين من الحماية، لا بد من تطبيق إجراءات مشابهة في المجتمع الرقمي، مثل عمل نسخ احتياطية من البيانات، وتثبيت برامج مكافحة للفيروسات والاختراق وغيرها من الإجراءات في العالم الرقمي، فالمواطن الرقمي المسؤول لا بد له من أن يتخذ الاحتياطات الأمنية لحماية بياناته وخصوصيته من أي غزو خارجي.

وقد برز نقاش واسع في موضوع المواطنة وعلاقتهما بالتقنيّة الرقميّة، في ظل وجود جيل يترعرع مع التقنيّة، فهل تصبح جزءاً من تربيته على المواطنة، باعتبار أن التقنيّة الرقميّة جزء من المتغيّر الثقافي، وعلاقة المواطن بمجاله

العمومي، وكيف يتأقلم مجاله العام مع المواطنة الرقميّة في مجتمع تكون الشبكات (وعلاقاتها التفاعليّة)، جزءاً أساسيّاً من نسيج علاقاته حاضراً، مع الصعود والتطور الكبير لدور شبكات التواصل الاجتماعي Social Media في التفاعل بين الأفراد، ونشر الآراء والأفكار بينهم، والتأثير في الرأي العام وغيرها.

ثالثا تحولات المواطنة في الفضاءات الرقمية الجديدة.

تشير الدراسات والإحصاءات تشير إلى تزايد عدد مستخدمي الانترنت حول العالم، حيث يشير موقع GlobalwebIndex في تقريره (Jan 2015) إلى أن عدد مشتركي الانترنت حول العالم بلغ (3.010 بليون) مشترك، أي ما نسبته (42%) من عدد سكان العالم، منهم (2.078 بليون) مشترك في مواقع التواصل الاجتماعي، أي (29%) من العدد الإجمالي لسكان العالم، وبين التقرير ذاته أن عدد الساعات التي يقضيها الفرد على الانترنت بشكل يومي تراوحت بين (2.7 ساعة) باستخدام الأجهزة المحمولة الذكية وبين (4.4 ساعة) باستخدام الكمبيوتر المكتبي أو المحمول.[13]

إن تحقيق هدف تفعيل المشاركة في عملية صنع القرار يمر أولا بتنظيم برمجية تسمى الطريقة التنازلية / الطريقة التصاعدية، مما يخلق تفاعلا مستمرا بين الشعب وصانع القرار يسمح هذا التفاعل إذا بتنوع وسائل التعبير عبر منح الأولوية للإنصات والحوار والنقاش وتشجيع تبادل الآراء المدعمة بالحجج والاقتراحات المحفزة، وبالتالي تحديد المصلحة العامة بشكل دقيق.

فالمقاربة التشاركية عبر الفضاءات الاتصالية الجديدة يختصر مفهومها في عبارة "**العمل مع**" عوض "**العمل من أجل**"، بمعنى عمل في إتجاه أفقي عوض الاتجاه العمودي من أعلى إلى أسفل، كما تعمل أغلب الحكومات والمؤسسات العمومية في الأنظمة المركزية التقليدية والتي تفرض على شعوبها سياسات فوقية دون استشارتها ودون إشراكها في التنفيذ والتتبع والتقويم، وبفعل البناء القاعدي يمكن تحقيق المقومات التالية: [14]

1- **المساواة وتكافؤ الفرص:** إن قيمة المساواة بين المواطنين هو المقوم الأساس في الدولة الحديثة ولا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع في تحديد تلك الحقوق والواجبات، كما أن آليات الديمقراطية التشاركية تعطي الإمكانية لمشاركة المواطنين أكثر في إبداء رأيهم وتصوراتهم سواء فيما يتعلق بتدبير الشأن العام على المستوى الوطني والمحلي دون إحداث تمايزات أو إقصاء طرف تحت أي مسوغ كيفما كانت طبيعته.

2- **المشاركة في الحياة العامة:** تدفعنا المشاركة إلى إعادة النظر في أسسنا الديموقراطية من أجل منح الشعب الوسائل التي تسمح له بالمشاركة أكثر في الحياة السياسية، ويبدو أنه من الضروري إدراج بعض الآليات التشاركية دون إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية التمثيلية.

ولا يجدر أن يضع المواطن نفسه مكان صانع القرار إنّما أن يسعى إلى التّأثير عن القرارات التي يصنعها"، "فالمواطنة في إطارها العملي تعني الممارسة الكاملة للحقوق والواجبات المدنية والسياسية ومن ضمنها المشاركة في وضع القوانين وفي القواعد التي ترعى هذه الحقوق من دون أي تمييز ولا استثناء والمواطنة -في هذه الحال- تعبر عن الإنسان ككائن سياسي له دور فاعل في إدارة الشأن العام".

ولا يكفي ضمان المساواة والتكافؤ في القوانين المسطرة، والأنظمة المتبعة، وفي الممارسة، لكي يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة والتي تضمنها بشكل من الأشكال تطبيقات الديمقراطية التشاركية.

في الواقع، حفزت إعادة التفكير هذه بمفهوم المشاركة المدنية نقاشا واسعا حول المشاركة المدنية والسياسية في المجتمعات الرقمية، فأشاد الباحثون بالفرص الجدية التي وفرتها التكنولوجيات الاجتماعية لزيادة الإنتاجية التعاونية،

والنشاطات المدنية التي يتم حشدها إلكترونيا ولزيادة القيمة المحققة في نماذج التعاون بين الأقران حيث بات الناس المشار إليهم سابقا بالجمهور يخلقون القيمة لبعضهم بعضا يوميا.

ويشير كل من **جينكينز** و**آخرون** إلى الحاجة إلى تعزيز المهارات والمعرفة الضرورية في عصر المشاركة، حيث بدأت ثقافة المشاركة تظهر مع استيعاب الثقافة واستجابتها لانتشار تكنولوجيات الإعلام الجديدة التي تسمح للمستهلك العادي بأرشفة وكتابة وامتلاك وإعادة نشر المحتوى الإعلامي بطرق جديدة، فالمشاركة تؤدي إلى تكريس شفافية العمل العام وتفعيله عدم التمييز، والقدرة على المحاسبة. [15]

ولا يمكن أن تزدهر دولة المواطنة دون أن يكون المواطن فاعلاً مؤثرا فيها وفي تحديد مصيرها عن طريق مشاركته السياسية الفاعلة والدائمة بفعل آليات الديمقراطية التشاركية عبر وسائل الإعلام المختلفة وخاصة الجديدة منها من مواقع التواصل والمنتديات والمدونات، وبمنأى عن فروض واعتبارات للقيم والأعراف المتناقضة مع ركائز دولة المواطنة.

ولن تتأتى له هذه الفاعلية ما لم يشعر ويحس بأنه في موقعه الحقيقي الذي يفتح أمامه فضاءات واسعة وفسيحة للتعبير والخلق والإبداع، عندئذ تتحول المواطنة إلى معادلة أساسية في تعريف الدولة وسيرورة تشكلها وبنائها وركيزة أساسية لتماسكها وإشاعة قيم التعايش السلمي والسلم الاجتماعي الحقيقي، فمفهوم المواطنة مرادف لمفهوم المشاركة والتشارك في الإنتاج الاجتماعي وفي الشأن العام والمساهمة في صياغة مستقبل الوطن.

3- **الولاء للوطن:** بالنظر إلى الفضاء العام الرقمي للنقاش والحوار الذي تفرضه الديمقراطية التشاركية عبر وسائل الإعلام الجديدة، ويعني الولاء للوطن أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها، فالنقاشات والحوارات التي تتم بين الإفراد المتصلين عبر مختلف مخرجات وسائل الإعلام الجديدة حول القضايا العامة يحدث نوع من الانسجام واللحمة الاجتماعية بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو القبلية وحتى الانتماءات الحزبية والإيديولوجية.

4- الالتزام: إن الديمقراطية التشاركية تخلق نوعا من الالتزام من لدن المواطن والمجتمع والدولة وذلك في تمسك كل من موقعه في القيام بمختلف المسؤوليات والأدوار المنوطة به، بحكم أن الديمقراطية التشاركية تحقق نوع من التفاعل المستمر بين مختلف هذه المكونات مما يعزز أكثر من ثقافة الالتزام التي تعبر عن قمة المواطنة، فالالتزام يأخذ أيضا منحيين التزام المواطن تجاه وطنه والتزام الدولة تجاه المواطن مما يعزز عناصر الثقة والاستمرارية في إذكاء روح وقيم المواطنة.

5- **عنصر الانتماء للوطن:** يعتبر الانتماء عنصر جوهري وذي ارتباط مفصلي مع المواطنة، فلا يمكن الحديث عن المواطنة الحقيقية دون وجود إحساس بالانتماء إلى الوطن الذي يرتكز على أسس وروابط عاطفية ووجدانية تتغذى بجملة من العوامل، من بينها بالدرجة الأولى الإحساس بالانتماء للجماعة ضدا على النزعة الفردية والعزلة، والتي تكرست بفعل عاهات الديمقراطية التمثيلية وقيم الليبرالية التي استطاعت أن تنزع عن الفرد طابعه الاجتماعي، وتختزل كينونته في بعدها المادي جريا وراء المصالح الشخصية، دون إعارة الاهتمام بحاجات المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ولعل مسألة التفكير في ترسيم قواعد وآليات التشاركية في تدبير شؤون السلطة والحكم، تأتي في سياق تجاوز محن عنصر الانتماء للوطن الذي أصبح في الوقت الراهن يرتهن في كثير من الأحيان بمقدار ما يتحصل عليه الفرد من حاجيات، حتى وان كان ذلك على حساب الأخر، فالمواطنة الرقمية ترسم مشهدا آخر للتآلف الاجتماعي بفعل نقاشات الفضاء العام الافتراضي والتفاعل بين أفراد الجماعة المتواجدين عبر هذه العوالم الافتراضية، حيث يكون هناك المشترك في الهموم والمشاكل، وبفعل تضافر الفعل الفردي يتشكل فعلا جماعيا يتعزز بآليات التوافق أكثر، مما ينتج عنه الانتماء للجماعة الذي يعتبر المرتكز أيضا في تغذية وتنمية الانتماء للوطن. [16]

فالتفكير الجماعي في حل المشاكل من خلال فتح نقاشات عامة تستوعب كل الآراء والأفكار، ومختلف التشكيلات الاجتماعية يقوض كثيرا من طباع الفردية والعزلة والإحباط وعدم تماسك النسيج الاجتماعي والاغتراب، فالتواصل بمضمونه الرقمي التشاركي أفقيا وعموديا يشكل أسس انبعاث الانتماء إلى الجماعة والوطن ويعيد له هويته الحقيقية، التي ضاعت مع كدمات وإكراهات العصر والبيئة التقليدية ، وبفضلها يمكننا الوصول إلى حقائق متفق عليها.

وأورد **يحي اليحياوي** أنه ثمة ثلاثة معطيات أساسية لابد من أخذها بعين الاعتبار عند التكلم عن تحولات الفضاء العمومي في ظل وسائل الإعلام الجديدة، وتأثيرها على الممارسات المواطنية وهي : [17]

- **المعطى الأول** : ومفاده القول بأن العالم قد بات منذ ثمانينات القرن الماضي، بإزاء ثورة تكنولوجية عميقة طالت كل جوانب الاقتصاد والمجتمع والثقافة، حاملة معها أدوات جديدة لإنتاج وتخزين وتوزيع واستهلاك القيمة والثروة، لم تكن موجودة ولا مألوفة بأزمنة ما اصطُلح على تسميته بالثورة الصناعية أو ما بعد الصناعية أو بمرحلة "الاقتصاد الجديد"، وعلى الرغم من أن هذه الثورة قد تمظهرت بقوة في القطاعات الإنتاجية المباشرة، فإنها تجلَّت أكثر في قطاعات الإعلام والمعلومات والاتصال، على مستوى البنى التحتية المادية، كما على مستوى المضامين المنتَجة والمعارف المروَّجة والمعلومات المتنقِّلة.
- **المعطى الثاني** : ومؤداه أن هذه الثورة الرقمية، وإن أسهمت في انبعاث أنماط جديدة ومسالك مستجدة لإنتاج واستهلاك المعلومة، فإنها قد أسهمت بموازاة ذلك في انبعاث طرائق جديدة لتداول المعلومة إياها، تتجاوز في شكلها وفي مضمونها الطرائق التقليدية التي كانت تتيحها وسائل إعلام ما قبل الثورة الرقمية، من صحافة مكتوبة وإذاعة مسموعة ومنصات تلفزيونية مرئية وما سواها، وإذا كانت هذه الثورة قد قوَّضت، وإلى حدٍّ بعيد، "وضعيات المجد" التي إنبنت عليها المقاولات الإعلامية ولعهود طويلة، فإنها قد أفرزت في الآن ذاته، فاعلين جددًا، هم في معظمهم من خارج المنظومة القائمة، لكنهم غدوا، بفضل التقنيات التفاعلية الجديدة، منافسين حقيقيين لهذه المقاولات، حتى وهُمْ لا يتوفرون إلا على أدوات تقنية زهيدة الثمن بمقياس قيمتها في السوق (هواتف نقالة، حواسيب محمولة، لوحات معلوماتية...إلخ.

أمَّا **المعطى الثالث؛** فمضمونه أن ما بات يُصطلح على تسميته منذ فترة بوسائل الإعلام الجديدة، لم تُسهم فقط في بروز "فرع" في الإعلام إحدى خواصه الكبرى، التفاعلية والآنية وتقاسم المعلومة على نطاق واسع، بل أسهمت أيضًا في ظهور أشكال جديدة في التنظيم ، لم تعد ترتكز إلى مفهوم البنية؛ باعتبارها مستوى تأطيريًّا ثابتًا، بقدر ما باتت ترتكز على مفهوم البيئة؛ باعتبارها فضاء افتراضيًّا تعتمل بداخله كل أنماط العلاقات و التمثُّلات و السلوكات والتفاعلات والتعبيرات، دونما قدرة كبيرة من لدن السلطات العمومية على كبحها أو إعاقتها، فما بالك بإعمال القوانين واللوائح والتشريعات للحد من مداها، أو تحجيم التجاوزات التي قد تبدو لها كذلك من منظورها.

وعموما أفرز **المجال العام في خصائص الفضاء العمومي الرقمي الجزائري** مجموعة من الممارسات أهمها:[18]

- o بروز نخب شبانية جديدة تتمثل في المشرفين على كبرى الصفات التي تدير النقاش على الفايسبوك.
- o تشظي الفضاء العمومي إلى مجموعات انطوائية يغلب عليها الطابع التنافري والعدائي في التعاطي مع قضايا الشأن العام
- o انحصار المجال الخاص لصالح العام
- o سيطرة الطابع الفضائحي في تناول القضايا السياسية بدل النقد والجدل العقلاني الجاد
- o تشكل مجتمع مدني افتراضي بديل تجاوز آليات تهميشه من المجال العمومي التقليدي
- o ووسطاء جدد بدل الوسطاء الواقعيين
- o غياب الحوار والجدل والحجاج العقلاني في تناول قضايا ذات الشأن العام وسيطرة مفردات " العمالة " و "التخوين" والعنف الرمزي.

خاتمة

تبرز أهمية التقنيات الحديثة في الاتصال إذا ما وظفت بشكل فعال من أن تسهم في إعلاء المواطنة بمختلف أشكالها؛ المعرفة والوعي للحريات والنقد والمراجعة وحوار الذات، ومدى تأثيرها عليها في ظل كونها القيم التي ينطلق منها أي مشروع تنموي وطني بالاعتماد على وسائل الإعلام الجديدة بمختلف أشكالها ووسائلها؛ والذي تعد إعلاما بديلا عن الوسائل التقليدية، وموقع يمارس فيه النقد، ويولد أفكاراً وأساليب لها أهميتها، وأيضاً طرقاً جديدة للتنظيم بين أفراد المجتمع، وربما الأكثر أهمية، يتناول الموضوعات الحساسة في الآليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتوترات بين السيطرة والحرية، وبين العمل والبطالة، وبين المعارضة والحكومة، ومن ثم يتضاءل البديل إلى إن يصبح نمطاً، للاتصال الجماهيري.

قائمة المصادر و المراجع

(1) دوغلاس كيلنر وجيف شير، **نحو تربية إعلامية نقدية :المفاهيم والحوارات والمنظمات والسياسات الأساسية، على الخط:** https://mdlab2013.files.wordpress.com/2013/07/d8afd988d8bad984d8a7d8b3-d983d98ad984d986d8b1-d988-d8acd98ad981-d8b4d98ad8b1.pdf **(تاريخ الزيارة: 2017/06/12).**

(2) هواري حمزة **(2015)، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، 9 (20)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **ص.ص221 - 232.**

(3) بشرى جميل اسماعيل **(2011)، مدخل للإعلام الجديد: المفهوم والنماذج** ، مجلة الباحث الاعلامي ، 3**(14)** ، العراق : جامعة بغداد ، **ص.ص 9 – 25.**

(4) نصر الدين لعياضي **(2012)، إشكالية الفضاء العمومي والتلفزيون في الدول العربية** ، مجلة الصورة والاتصال ، **1 (1)**، الجزائر، جامعة وهران، **ص.ص 144-172**

(5) السيد يسين **(2009)، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية "انهيار المجال العام وصعود المجال المعلوماتي"** الطبعة الأولى، مصر: دار النهضة.

(6) عبد اللطيف بن صفية**(2011)، وسائل الاعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي** ، مجلة اتحاد الإذاعات العربية ،**(4)**، تونس : اتحاد الإذاعات العربية، **ص.ص 9 – 19.**

(7) نصر الدين لعياضي**(2011)، فضاء عمومي أم مخيال إعلامي مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون من المنطقة العربية**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، **(31)** ، الكويت : جامعة الكويت ، **ص.ص 8-128**

(8) عمرة بلقاسم أمين**(2018)، دور الوسائط الإتصالية الجديدة في تشكيل الفضاءات العمومية الهامشية النسائية داخل الحيز الافتراضي**، رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم الإعلام والاتصال، الجزائر : جامعة مستغانم ، ص 16

(9) بخوش أحمد، دناقة أحمد**(2012)، الإعلام الرسمي في الجزائر والكبت الإعلامي في مرحلة التحول الديمقراطي**، الملتقى الوطني الأول **الإعلام والديمقراطية**، الجزائر: جامعة ورقلة ، يومي 12-13 ديسمبر.

(10) هواري حمزة **(2015)، مرجع سابق، ص.ص221 - 232.**

(11) الدمرداش محمد السيد أحمد ، علي شرف صبحي شعبان**(2014)، معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج التدريسية** ، المؤتمر السنوي السادس للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، سلطنة عمان : عمان ، 10-11 ديسمبر ، ص 131.

(12) خلف ادعيس **(2015) المواطنة الرقمية**، على الخط : http://www.qou.edu/viewDetails.do?id=7230 ، **(تاريخ الزيارة: 2015/11/28).**

(13) **المرجع السابق.**

(14) عبد القادر العلمي**(2015)**، **المواطنة**، على الخط: http://www.elalami.net/?p=10393 ، **(تاريخ الزيارة: 2015/11/28).**

(15) بول مهيليديس، بنجامين تيفينين: **التربية الاعلامية: كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية**، على الخط http://mdlab2013.files.wordpress.com/2013/07/d8a8d988d984d985d98ad987d8a7d98ad984d98ad8afd98ad8b3-d988-d8a8d986d8acd8a7d985d98ad986-d8abd98ad981d98ad986d98ad986.pdf **(تاريخ الزيارة: 2015/12/03).**

(16) عــثمان الزياني**(2015)**، **دور الديمقراطية التشاركية في تكريس مقومات المواطنة**، مجلة الكلمة ، **(103)** ، على الخط : http://www.alkalimah.net/article.aspx?aid=7805 ، **(تاريخ الزيارة: 2015/11/28).**

(17) يحيى اليحياوي**(2015)**، **الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب: مظاهر التَّحكُّم والدَّمَقْرَطَة**، سلسلة دراسات الجزيرة، متاح على الرابط http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/11/201511885144375848.html ، **(تاريخ الزيارة: 2015/11/08).**

(18) هواري حمزة **(**2015)، مرجع سابق، ص.ص221 - 232.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

خالد منصر ، (2019)، **الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية وأثره على المواطنة** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 11(04)/ 2019، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة،(ص.ص 205-216)